



## النفط الكويتي يتراجع لـ 54,22 دولارا

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 64 سنتا في تداولات نهاية الأسبوع ليبلغ 54,22 دولارا مقابل 54,86 دولارا للبرميل في التداولات السابقة وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية انخفضت أسعار النفط مع تعرضها لضغوط من زيادة أكبر من المتوقع في مخزونات الوقود في الولايات المتحدة ومبيعات لجني الأرباح بعد صعود قوي للأسواق أخيرا. وانخفض سعر برميل مزيج برنت 92 سنتا ليصل لـ 57,23 دولارا. كما انخفض سعر برميل الخام الأميركي الخفيف 75 سنتا ليصل لـ 51,29 دولارا.

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

## التوصية بمراجعة عقود الاستثمار بين الدول الوجه الآخر لعقود المقاولين في الخليج



4 - تحديد أوجه الحماية التي تتضمنها معاهدات الاستثمار الثنائية التي انتهكتها الدولة المضيفة.

ومن المهم بالنسبة لمقاولي الإنشاءات ان يعلموا أنه يمكن تقديم مطالبات تعاقدية إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار فقط إذا كانت معاهدة الاستثمار الثنائية تتضمن شرطا شاملا يغطي هذا الجانب. ويعتبر هذا النص واجب التطبيق بغض النظر عن أحكام تسوية المنازعات الواردة في العقد. وتتضمن هذه الحماية أن تكون الدولة المضيفة مسؤولة عن أي خرق للالتزامات بموجب عقد المقاولات.

وتتمثل إحدى مزايا متابعة المطالبات التعاقدية من خلال المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في أنه يمكن للمتعاقد أن يتجنب الإضرار إلى رفع مطالباته إلى محكمة محلية أو هيئة تحكيم في ولاية قضائية ليست محايدة.

وعلاوة على ذلك، قد يكون للمتعاقد خيار تقديم إجراءات موازنة ضد الدولة المضيفة. وثمة فائدة أخرى هي أن المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار سيكون محايدا، وسيطبق مبادئ القانون الدولي التي قد تتغلب على الجوانب غير المرغوب فيها في القانون المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قضايا التحكيم عن طريق المركز ليست سريعة. وبالتالي، قد تتعرض الدولة المضيفة لخطر الدعاية السلبية التي قد تؤثر على التمويل المستقبلي وعلى الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها.

وأخيرا، فإن المتعاقد سيستفيد من ميزة نظام إنفاذ وتطبيق القانون المنصوص عليه في اتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار لوضع قرار التحكيم الذي أصدره المركز موضع التنفيذ.

وبالنظر إلى المشاكل الأخيرة المتمثلة في إنفاذ قرارات التحكيم في المنطقة، فإنه ينبغي على المقاولين أن يفكروا بعناية فيما إذا كانت معاهدات الاستثمار الثنائية تنطبق على عقودهم وما إذا كان يمكن متابعة مطالباتهم التعاقدية من خلال اللجوء للتحكيم تحت مظلة المركز.

محمود عيسى

قد لا يدرك العديد من المقاولين وشركات الإنشاءات في الشرق الأوسط أنه قد يكون لديهم خيار متابعة مطالباتهم التعاقدية في إطار معاهدة استثمار ثنائية (Bilateral) BIT) إذا كانت معاهدة الاستثمار الثنائية تتضمن شرطا شاملا يغطي هذا الجانب. ويعتبر هذا النص واجب التطبيق بغض النظر عن أحكام تسوية المنازعات الواردة في العقد. وتتضمن هذه الحماية أن تكون الدولة المضيفة مسؤولة عن أي خرق للالتزامات بموجب عقد المقاولات.

وتتمثل إحدى مزايا متابعة المطالبات التعاقدية من خلال المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في أنه يمكن للمتعاقد أن يتجنب الإضرار إلى رفع مطالباته إلى محكمة محلية أو هيئة تحكيم في ولاية قضائية ليست محايدة.

وعلاوة على ذلك، قد يكون للمتعاقد خيار تقديم إجراءات موازنة ضد الدولة المضيفة. وثمة فائدة أخرى هي أن المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار سيكون محايدا، وسيطبق مبادئ القانون الدولي التي قد تتغلب على الجوانب غير المرغوب فيها في القانون المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قضايا التحكيم عن طريق المركز ليست سريعة. وبالتالي، قد تتعرض الدولة المضيفة لخطر الدعاية السلبية التي قد تؤثر على التمويل المستقبلي وعلى الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها.

وأخيرا، فإن المتعاقد سيستفيد من ميزة نظام إنفاذ وتطبيق القانون المنصوص عليه في اتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار لوضع قرار التحكيم الذي أصدره المركز موضع التنفيذ.

وبالنظر إلى المشاكل الأخيرة المتمثلة في إنفاذ قرارات التحكيم في المنطقة، فإنه ينبغي على المقاولين أن يفكروا بعناية فيما إذا كانت معاهدات الاستثمار الثنائية تنطبق على عقودهم وما إذا كان يمكن متابعة مطالباتهم التعاقدية من خلال اللجوء للتحكيم تحت مظلة المركز.

## «السلام القابضة» ترفع ملكيتها في «بتروجلف»

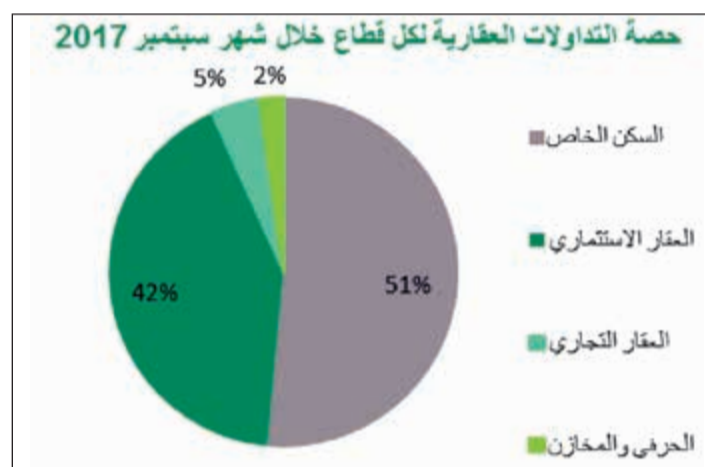
16,48٪ بليها مجموعة شركة طلبة الخير القابضة بنسبة 13,33٪ وعبدالمجيد زلزلة بنسبة ملكية 10,14٪. فيما تبلغ باقي حصص الملكية نسبة أقل من 5٪ لا يتم الإعلان عنها.

ويبلغ رأس المال المصدر والدفوع لشركة بتروجلف 45,57 مليون دينار موزعة على 455,7 مليون سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد.

رفعت مجموعة السلام القابضة ملكيتها في شركة بتروجلف بتعاملات نهاية الأسبوع الماضي إلى 16,48٪ بزيادة فاقت نصف نقطة مئوية مقارنة بملكيتها قبل الزيادة البالغة 15,83٪. وذلك حسب إفصاح البورصة الكويتية عن التغييرات في قائمة كبار الملاك للشركات المدرجة. يتوزع هيكل ملكية بتروجلف بين مجموعة السلام القابضة كأكبر نسبة ملكية تصل إلى



## «التجاري» يسجل أدنى مستوى بتداولاته منذ 3 سنوات «بيتك»: 167 مليون دينار تداولات سبتمبر العقارية.. بتراجع شهري 14٪



بنسبة 34٪ في سبتمبر. وزاد مؤشر متوسط قيمة التداولات العقارية اليومية إلى 9,8 ملايين دينار في سبتمبر بزيادة شهرية 12٪ بعدما انخفض متوسط التداول اليومي إلى 15٪ على أساس شهري حين بلغ حجمه في أغسطس 8,8 ملايين دينار.

وقد بلغ عدد أيام التداول 17 يوما في سبتمبر مقابل 22 يوما في أغسطس، كما ارتفع متوسط التداول اليومي بنسبة كبيرة وصلت إلى 81٪ على أساس سنوي ويلاحظ اتجاه تصاعدي قوي لتحركات متوسط التداول اليومي، ويبدو أن وقوع هذا الشهر في نهاية موسم التنديب ربما ساهم في تخفيض قيمة التداول خاصة في القطاع التجاري والحرفي.

### توزيع التداولات وفقا للعقود والوكالات

تقربت التداولات العقارية بالعقود من 148 مليون دينار في سبتمبر مقابل 188 مليون دينار في أغسطس ويلاحظ أنها ما زالت تنسم بالتنديب في العام الحالي بعدما سارت في اتجاه تنازلي قبل ذلك، وتراجعت بنسبة 21٪ على أساس شهري في سبتمبر، لكنها أكبر بنسبة 24٪ من قيمتها في سبتمبر العام الماضي.

بإتي التفاصيل على موقع «الانباء» [www.alanba.com.kw](http://www.alanba.com.kw)

مع ارتفاع كبير لعدد صفقاته بما يقرب من 25٪ ويظهر ذلك في ارتفاع ملحوظ لمؤشر متوسط قيمة الصفقة في القطاع الاستثماري التي ارتفعت بنسبة كبيرة وصلت إلى 54٪، كما ارتفعت قيمة تداولات السكن الخاص بنسبة 21٪ مع ارتفاع عدد صفقاته بنسبة 14٪ وهو ما ساهم في زيادة متوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع بنسبة 6٪ على أساس شهري.

بلغت قيمة التداولات العقارية 166,7 مليون دينار في سبتمبر مقابل نحو 193 مليون دينار في أغسطس، لتسجل بذلك تراجعا شهريا تقرب نسبه من 14٪ وهو الثاني على التوالي، وهو ما يعبر عنه بالتنديب قيمة التداولات في الأشهر الأخيرة خاصة في النصف الثاني من العام بعد أن كان اتجاهها العام يسير في مسار تنازلي قبل ذلك، وقد حال تراجع التداولات في القطاعين التجاري والحرفي دون ارتفاع قيمة التداولات العقارية خلال سبتمبر، ولم ينجح النشاط المحفوظ في القطاعين السكني والاستثماري في دفع التداولات العقارية إلى الارتفاع، في الوقت الذي مازالت التحركات المحسوبة على أساس سنوي لتداولات العقار تواصل مسارها التصاعدي مع ارتفاعها

والعدد في القطاعات العقارية وتراجع عددها فقط في القطاع الاستثماري باستثناء تراجعها في سبتمبر من حيث القيمة والعدد، وبقي عدد التداولات في القطاع الحرفي عند مستويات مرتفعة مقارنة بالعام الماضي.

وانخفض مؤشر متوسط قيمة الصفقة بنسبة 21٪ في سبتمبر على أساس شهري، في الوقت الذي ارتفع متوسط قيمة الصفقة في كل القطاعات، وكان القطاع السكني أقلها ارتفاعا في حين ارتفع القطاع الاستثماري بأكثر من النصف، بينما تضاعف متوسط قيمة الصفقة في القطاع التجاري، فيما تراجع متوسط قيمة الصفقة في القطاع الحرفي إلى أقل مستوى في نحو 3 سنوات.

وتأثرت قيمة التداولات العقارية بشدة في سبتمبر مقارنة بالشهر السابق له مع تراجع قيمتها في القطاع التجاري بنسبة 86٪ وبعدها بنسبة 93٪ بالرغم من ذلك تضاعف متوسط قيمة الصفقة لهذا القطاع.

كذلك انخفضت قيمة تداولات القطاع الحرفي إلى مستوياتها المعتادة برغم تراجع عدد الصفقات في هذا القطاع إلى أقل من مستوياتها الاستثنائية في الشهرين الماضيين، وعلى الجانب الآخر تضاعفت قيمة تداولات القطاع الاستثماري

### 21٪ تراجعاً شهرياً بمتوسط قيمة الصفقة خلال الشهر

### «الحرفي» يسجل أدنى مستوى لمتوسط الصفقة في 3 سنوات

### 54٪ قفزة بمتوسط صفقة «الاستثماري» خلال سبتمبر

### 10 ملايين دينار متوسط التداولات اليومية.. بنمو 12٪

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك»، أن بداية سبتمبر تزامنت مع عطلة عيد الأضحى المبارك ونهاية موسم الحج، وهو ما انعكس على انخفاض عدد أيام التداول العقاري خلال الشهر ما يقدر انخفاض التداولات العقارية مقارنة باغسطس، وذلك برغم زيادتها في قطاع السكن الخاص وتضاعفها في القطاع الاستثماري، ومدفوعة بتراجع استثنائي في القطاع التجاري إلى مستوى لم يشهده في أكثر من 3 سنوات، وكذلك تراجع التداولات العقارية في القطاع الحرفي عن أغسطس وعودتها إلى مستوياتها الطبيعية المعتادة في سبتمبر.

ويأتي ذلك في الوقت الذي ارتفع عدد الصفقات المتداولة مدفوعا بزيادة عددها في السكن الخاص والقطاع الاستثماري، برغم تراجعها في القطاع التجاري مسجلا صفقة واحدة فقط في سبتمبر وانخفاض عددها في القطاع الحرفي بنحو طفيف.

ارتفعت قيمة التداولات بنسبة 34٪ بنهاية سبتمبر على أساس سنوي مستمرة في تحركات تسير في اتجاه تصاعدي، في الوقت الذي تزايد ارتفاع عدد التداولات مسجلا ما يقرب من 39٪ في سبتمبر، مع ارتفاع مؤشرات التداول من حيث القيمة

## بعد موافقة مجلس الشيوخ الأميركي على الميزانية الجديدة للعام 2018 جولة رابعة لخطة الإصلاح «الترامبوي» للضرائب



منذ إدارة رونالد ريغان. فيما على الجانب الآخر، اعتبر الرافضون لخطة الإصلاح الضريبي أنها أداة ستتسبب في زيادة عجز الموازنة، كما أنها لن تفيد الطبقة الوسطى وسيستفيد منها الأغنياء بشكل أكبر، بل إن الديموقراطيين ذهبوا إلى أن أول المستفيدين من خطة ترامب هو نفسه الذي سيخفف قيمة الضرائب التي ستدفعها شركاتها، النقطة الأهم في الخطة الإصلاحية الجديدة تبسيط إعلان المواطنين الأميركيين عن دخلهم ودفهم للضرائب.

ولا يعد ترامب الرئيس الأميركي الأول الذي يضع خطة لخفض الضرائب فسبقه كينيدي وريغان، وساهمت خطة كينيدي في رفع النمو الاقتصادي إلى 6,6٪ بعد أن كان 4٪، وادى هذا إلى تراجع البطالة إلى أدنى مستوياتها، وارتفاع الضرائب على الدخل إلى 46٪.

الرئاسية بدعم الطبقة الوسطى، وإنعاش الاقتصاد ورفع معدل النمو، فهل سينجح في تحقيق هذا بعد تخفيض الضرائب؟ ومن المستفيدين والمتضررين من القرار؟ يعتبر البعض أن ترامب يستغل وجود كونغرس جمهوري لبدء تنفيذ الإصلاح الضريبي الذي يحظى بدعم الجمهوريين.

كما اختلفت الآراء حول ما أطلق عليه «أكبر خفض ضريبي في تاريخ البلاد»، ففي حين رأى مستشارو ترامب ووزير الخزانة وسيلة لتحفيز النمو الاقتصادي، وإغلاق الفجرات الضريبية رآه آخرون يحقق مكاسب للأغنياء لا محدودي الدخل، والمؤيدون للخفض يرون أن تغيير منظومة الضرائب ستخلق جوا تنافسيا أكبر بين الشركات، كما ستساعد محدودي الدخل، وستساعد في تغيير معدل الضريبة على الشركات التي توقفت على 34٪

رحبت خطة خفض الضرائب ضمن اتجاه دونالد ترامب الرئيس الأميركي لخفض الضرائب على أرباح الشركات والاستثمارات المختلفة جولة جديدة من الصراع مع الحزب الديموقراطي الراض لتطبيقها بعدما أقر مجلس الشيوخ الأميركي الميزانية الجديدة للعام 2018، ما يفسح المجال أمام الإصلاح الضريبي المتبر للحد والذى يتضمن خفضا للضرائب بقيمة 1,5 تريليون دولار حسبما ذكرت قناة العربية.

وسيتم تخفيض ضريبة العائدات على الاستثمار وضريبة الأرباح الرأسمالية، من 28,2٪ إلى 20٪، إضافة إلى تخفيض ضريبة الدخل على الأفراد من 39,6٪ لأعلى شريحة إلى 35٪، وتحدد 3 درجات لفرص الضرائب بدلا من 7 بقيمة 12٪ و25٪ و33٪ كحد أقصى بحسب نسبة الدخل وفقا لموقع بي بي سي. وتعلقت كلمات ترامب إبان حملته